

الدولار وعدم استقرار النقد وأثره على الاقتصاد والمجتمع اللبناني

The Dollar and Monetary Instability and Its Impact on the
Lebanese Economy and Society

بقلم الدكتور أحمد فيصل حمزة

دكتوراه في الجغرافيا البشرية من الجامعة اللبنانية

Ahmad fayssal hamze. dr.

Lebanese University PhD in Human Geography

ahmadfaycalhamzeh@hotmail.com

تاريخ القبول: 2023/2/9

تاريخ الاستلام: 2023 /1/24

الملخص:

إن تطبيق قانون الدولار الكلية فضلاً عن الدولار الجزئية، له فوائد متعددة مثل إزالة خطر الانخفاض المفاجئ والحاد في أسعار الصرف المحلية، والذي يعتبر من أهم مزايا الدولار، غير أن سلبية واحدة من سلبياته قد تطيح بكل تلك الفوائد، ألا وهي تمكن الدولة الأم (USA) من التحكم بالدولة المدولرة ويعرضها للانكشاف السياسي والاقتصاد أمامها، ويمكنها من فرض عقوبات على أركان الدولة وسياسيها متى تعارض سلوكهم وأداءهم السياسي مع مصالحها، بالإضافة إلا أن للدولرة جانباً سلبياً آخر، يتمثل بتخلي الدولة عن عملتها المحلية والتي تعتبر واحدة من مقومات الدولة، ورمزا من رموزها الوطنية مثل النشيد الوطني، والعلم والاستقلال ...، وقد خلصت الدراسة أيضاً إلى أن المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بالتاريخ الطويل لمعدلات التضخم المرتفعة وتقلباتها، فضلاً عن التذبذب الشديد في صرف العملات المحلية واتجاهها

المستمر نحو الانخفاض المفاجئ والحاد، يعدان من أهم العوامل المحفزة للوحدات الاقتصادية للاتجاه نحو العملة الأجنبية كبديل عن العملة المحلية للقيام بجزء أو كل وظائف النقود، كما وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن تقلبات سعر صرف الدولار كان لها تأثير مباشر على الاقتصاد اللبناني والمجتمع، حيث تخطت نسبة الفقر فوق الـ 50% عام 2020 م بعد أن كانت 28% عام 2019 م، فضلاً على ارتفاع نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع ثلاث أضعاف، من 8% إلى 23% خلال الفترة نفسها، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة التي سجلت نسبة 36% بين شباب لبنان الذين يدخلون في دائرة العاطلين عن العمل، وأن أعلى معدلات البطالة توجد في عكار والبقاع الشمالي بنسبة 44% لكل منهما وذلك من مجموع القوى العاملة في كل محافظة، وقد حل لبنان بالمرتبة الرابعة بين الدول العربية من حيث غلاء المعيشة، في حين جاء في المرتبة الـ 35 في التصنيف العالمي من حيث مؤشر غلاء المعيشة، فهذه الآفات والظواهر الاجتماعية المتنامية والمستمرة بارتفاعها، أتت نتيجة عدة مشكلات ما زال لبنان يزرح تحت وطأتها حتى تاريخ اليوم كانون الثاني 2023 (أخذة بالتفاقم السلبي دون توقف ملحوظ، لا سيما أن مؤشرات مرتبطة بتقلبات سعر الدولار وانخفاض قيمة النقد واشتداد الأزمة الاقتصادية)، أما أبرزها: الفساد القطاعي الذي يعاني منه لبنان منذ أكثر من 26 سنة، ويحتل لبنان درجة 100/28 في امتحان الفساد بحسب مدركات الفساد لعام 2019 الصادر في منظمة الشفافية الدولية، ومرتبة 137 عالمياً من أصل 180 دولة - يليها مشكلة الدين العام البالغ 85 مليار دولار والفوائد المترتبة عليه سنوياً (خدمة الدين) حوالي 3 مليار سنوياً - مشكلة الضمان الاجتماعي ووقوعه تحت العجز المالي نتيجة الخلل الحاصل في مجلس إدارته، وعدم تمكنه من دفع المستحقات المتوجبة عليه لبعض المؤسسات الرئيسية المتعاقدة معه منذ سنة 2017 نتيجة العجز الواقع فيه - مشكلة التهرب الضريبي التي تقدر بـ 5 مليار دولار - أزمة الكهرباء التي تقدر بـ 36 مليار دولار والتي تمثل 45% من إجمالي الدين العام، ولطالما تم تحديد المشكلات الرئيسية التي أثرت مباشرة في الاقتصاد اللبناني، فإنه من السهل تحديد الحلول المناسبة لها، ومعالجة أسبابها، وإعادة النظر ببعض الأمور مثل: إدارة الدين العام بطريقة علمية - استعادة الأموال المنهوبة - مكافحة الفساد والتصدي له من خلال قضاء نزيه ومستقل - العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني - مكافحة الهدر العام وإغلاق كل نوافذه..

- إن تنفيذ هذه الحلول ولو بالحد الأدنى منها هي بمثابة الدواء الأفضل والأمنج للقضاء على المرض المزمن الذي يعاني منه لبنان منذ أكثر من ربع قرن، والذي يكاد لا تسلم منه مؤسسة أو دائرة من دوائر الدولة.
- إن مجموع كلفة الهدر التي تمت الإضاءة عليها خلال محتوى البحث، تقدر بحوالي 107.564 مليار دولار أمريكي، وهذا المبلغ قادر على إعادة بناء كامل مؤسسات الدولة، ويحدث تغييراً جذرياً وإنماء مرتفعاً في لبنان وقطاعاته الإنتاجية والحيوية، إذا ما وقع في أيدي أمينة، همّها إعادة الحيوية والاستقرار إلى لبنان وشعبه المكافح .

Summary:

- We conclude by saying that the application of the law of total dollarization, in addition to partial dollarization, has multiple benefits such as removing the risk of a sudden and sharp decline in local exchange rates. which is considered one of the most important advantages of dollarization. It enables the mother country (USA) to control the dollarized country and exposes it to political and economic exposure in front of it, and enables it to impose sanctions on the state's pillars and politicians when their behavior and political performance conflict with its interests, in addition to that, dollarization has another negative side, represented by the state's abandonment of its local currency, which It is considered one of the foundations of the state, and a symbol of its national symbols such as the national anthem, the flag, independence... And the study also concluded that the economic variables represented by the long history of high inflation rates and their fluctuations, as well as the severe fluctuation in the local currency exchange and its continuous trend towards sudden and sharp decline, are considered among the most important factors motivating

the economic units to move towards the foreign currency as an alternative to the local currency to carry out Part or all of the money functions, and the study also found that fluctuations in the exchange rate of the dollar had a direct impact on the Lebanese economy and society, as the poverty rate exceeded 50% in 2020 AD, after it was 28% in 2019 AD. In addition to the triple increase in the percentage of those suffering from extreme poverty, from 8% to 23% during the same period, in addition to the increase in the unemployment rate, which reached 36% among Lebanese youth who fall into the circle of the unemployed, and that the highest rates of unemployment exist. In Akkar and the northern Bekaa, by 44% each, of the total labor force in each governorate, Lebanon ranked fourth among the Arab countries in terms of the cost of living, while it came in the 35th place in the global classification in terms of the cost of living index, these pests and social phenomena The continuous and continuous rise, came as a result of several problems that Lebanon is still suffering under until today, January 2023 (which is negatively exacerbating without noticeable stopping, especially since its indicators are linked to fluctuations in the dollar price, the decline in the value of cash, and the intensification of the economic crisis), as for the most prominent of them: the sectoral corruption that Lebanon has been suffering from for more than 26 years, and Lebanon ranks 28/100 in the corruption exam according to the Corruption Perceptions of 2019 issued by Transparency International, and ranks 137 globally out of 180 countries – followed by the problem of public debt that is high 85 billion

dollars and the interest accrued from it annually (debt service) about 3 billion annually – the problem of social security and its falling under the financial deficit as a result of the defect that occurred in its board of directors, and its inability to pay the dues owed by it to some of the main institutions contracting with it since 2017 as a result of the deficit. In it – the problem of tax evasion, which is estimated at 5 billion dollars – the electricity crisis, which is estimated at 36 billion dollars, which represents 45% of the total public debt, and as long as the main problems that directly affected the Lebanese economy have been identified, it is easy to identify appropriate solutions to them, and address their causes, and reconsider some matters such as: managing public debt in a scientific way – recovering looted funds – combating corruption and confronting it through an impartial and independent judiciary – working to restructure the Lebanese economy – combating public waste and Close all windows... The implementation of these solutions, even at a minimal level, is the best and most effective medicine to eradicate the chronic disease that Lebanon has been suffering from for more than a quarter of a century, and from which almost no institution or department is without it. The total cost of growling, which was highlighted during the content of the research, is estimated at about 107.564 billion US dollars, and this amount is capable of rebuilding all state institutions and brings about a radical change and high development in Lebanon and its productive and vital sectors, if it falls into the hands of Amina, her concern is to restore vitality and stability to Lebanon and its struggling people.

مقدمة.

يعد الدولار من أقوى العملات التي تسيطر على الساحة الدولية التي شهدها، فهو العملة المحورية التي تهيمن على الاقتصاد العالمي ككل، فنظرا للمكانة التي يحتلها الدولار كعملة تسعير لأكبر المبادلات التجارية العالمية فمن الطبيعي أن يحتل الدولار المرتبة الأولى حيث الاستخدام الدولي كعملة احتياط، أو في المعاملات التجارية لِيختلف التأثير الذي يستخدمه الدولار على مناطق العالم حسب حجم المبادلات بين الدول المختلفة.

ترمي فكرة الدولار إلى عملية ربط اقتصاد بلد ما بالدولار الأمريكي، أي استخدامه للدولار في التعاملات الخارجية إلى جانب استخدام العملة المحلية في المعاملات الداخلية، كما يراد منها حياة المقيمين لجزء كبير من أصولهم بشكل أدوات مقومة بالدولار.

وبحسب العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية فإن المبادلات التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط قد تشهد تحولات إضافية، وتوسعا ملحوظا باستخدام الدولار في الميدان التجاري على حساب الأورو، وذلك لارتباط اقتصاد هذه الدول (ومنها لبنان) بنسبة أكبر مع دول منطقة الدولار على مناطق العالم، وحسب حجم المعاملات بين الدول المختلفة، وقد تتذبذب العملة تحت تأثير عوامل تجارية ومالية وسياسية، ترتفع أو تنخفض تبعا لتغير تلك العوامل، وإذا استمر التذبذب باتجاه واحد كأن ينخفض باستمرار دون وجود مؤشرات بارتفاعها يصبح الوضع خطيرا عندما يتعلق الأمر بأهم عملة دولية كالدولار الأمريكي، والجدير بالذكر أن ثلث الكتلة النقدية من الدولار يجري تداوله داخل الولايات المتحدة، والثلثين الباقيين يتداولان في سائر أنحاء العالم، وبالنسبة للمبادلات التجارية في حوض البحر المتوسط ودول الخليج فمن المتوقع أن يتوسع أكثر استخدام الدولار في الميدان التجاري على حساب الأورو وذلك لارتباط اقتصاد هذه الدول بنسبة أكبر مع دول منطقة الدولار على مناطق العالم.

وباعتبار أن أغلب إجمالي الصادرات اللبنانية هي من المنتجات الصناعية كالمعادن الثمينة ومصنوعاتها، ومنتجات صناعة الأغذية، ومنتجات الصناعة الكيماوية بالإضافة إلى بعض المنتجات الزراعية كالنقاح والعنب...، وهي تسعر بالدولار الأمريكي، كما أن الاقتصاد اللبناني من بين الاقتصاديات المرتبطة عضويا بالتجارة الخارجية وبمعدلات

متفاوتة نسبيا بين منطقة الدولار ومنطقة الأورو، ونتيجة لاختلاف وتنوع العملات المشكّلة لكل من المديونية الداخلية والخارجية واحتياطات الصرف، فإن الاقتصاد اللبناني من بين البلدان الأكثر تأثراً بالتقلبات المستمرة لسعر صرف الدولار الأمريكي، وبخاصة بعد الفترة الأخيرة (أواخر سنة 2019 م حتى تاريخ اليوم 2023) التي عرفت تدهورا سريعا للاقتصاد وتضخما كبيرا للعملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي (50500 ل.ل. مقابل الدولار الواحد، وما زال في تزايد) وهو ما دفعنا إلى دراسة موضوع الدولار وعدم استقرار النقد، وأثره على الاقتصاد والمجتمع اللبناني.

أهداف البحث .

إن الهدف الأساسي من هذا البحث هو توضيح موضوع الدولار وعدم استقرار النقد منذ فترة ارتفاع حدة الاحتجاجات الشعبية في مناطق مختلفة من لبنان، في تشرين الثاني 2019 م، حتى يومنا هذا كانون الثاني 2023، وأثره على الاقتصاد والمجتمع اللبناني، وأسباب انخفاض قيمة العملة اللبنانية أمام الدولار، والنتائج التي ترتبت على هذا التحول المفاجئ في قيمة العملة، كما تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى توضيح آثار التقلبات في أسعار صرف الدولار على الاقتصاد اللبناني من خلال رصد الميزان التجاري، فنتيجة استخدام عملة الدولار في تسعير الصادرات والواردات، واختلاف وتنوع العملات المشكّلة للمديونية الداخلية والخارجية واحتياطات الصرف وسبل التقليل من حثتها .

الإشكالية :

لقد هاجم مؤيدو الدولار كل من عمليات الربط الثابت للعملة والتعويم الحر على السواء، حجّتهم في ذلك أن عمليات التعويم الحر للعملة لا تصلح لبلدان كثيرة، ولربما تؤدي إلى تقلبات أسعار الصرف بدرجة مفرطة أو إلى ربط ضعيف لهذه الأسعار، وينظر إلى الدولار أنها تقلل من حدوث الأزمات النقدية، ومن مشاكل موازين المدفوعات، كما أنها تحد من تدفقات رأس المال باتجاه الخارج بصورة مفاجئة بدافع تخفيض قيمة العملة...، انطلاقاً من عدم كمال أنظمة أسعار الصرف، فإنه من الممكن صياغة بعض التساؤلات لتحديد مشكلة البحث :

- هل يمكن اعتبار الدولار أفضل نظام لأسعار الصرف في ظل عدم الاستقرار، وما هي الآثار المترتبة على الاقتصاد اللبناني ؟

- ما هي الأسباب التي تدفع بعض الدول لدولة اقتصادها جزئياً أو كلياً ؟
 - ما هي أسباب ونتائج تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي، وأثرها على المجتمع والاقتصاد اللبناني؟
 - ما هو دور الدولار في النظام النقدي اللبناني ؟
 - ما هي الحلول المقترحة لعلاج تقلبات سعر صرف الدولار بالنسبة للاقتصاد اللبناني ؟
- فرضية البحث .**

هذه الفروض هي بمنزلة توقعات ربما تصيب وربما تخطئ، يضعها الباحث كحلول مؤقتة، لمعالجة المشكلة التي يخوضها من أجل الوصول إلى الحقيقة النهائية، ويكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها .

أما الفرضيات التي اعتمدت للإجابة عن هذه التساؤلات فهي كالتالي :

- يعمل نظام صرف الدولار وتراكمه على دعم بنية النظام النقدي وتقليل الأزمات النقدية.
- التخبط الحاصل في الأداء السياسي يؤخر الحلول المتوقعة للنهوض من الأزمة الاقتصادية الحادة.
- يعتبر ثقل الدولار في المديونية الداخلية والخارجية، وفي التجارة الدولية نتيجة لتلقائية لنوعية الصادرات، والسياسة المنتهجة في الاستدانة وما يترتب عليها من فوائد مالية ضخمة، محدثة تراكماً متزايداً للفوائد، تضع الميزانية تحت وطأة العجز المالي، وتُجبر الدولة في كثير من الأحيان للتخلف عن سداد الدين بشكل نظامي وضمن الأوقات المحددة لها .

1 - مفاهيم الدولار ومقاييسها :

يقصد من مصطلح الدولار بمعناه العام حيازة واستخدام الوحدات الاقتصادية المحلية في دولة ما العملات الأجنبية (عادة ما تكون الدولار الأمريكي) بالتوازي أو بدلاً عن العملات المحلية للقيام بجزء أو جميع وظائف النقود الأساسية، (2005، Zoryan،41-65) (Uzun 2005،4) وبمعنى عام أكثر تحديداً هو احتفاظهم

- جزء أو كل مفردات ثرواتهم بشكل عملة أجنبية أو أصول مقومة بعملة أجنبية (1) .
- يوجد عدة أنواع من الدولار، ونظرا لتباين مدلولات الدولار بتباين مضمونها وأبعادها ...، فمن الممكن تصنيف هذه الظاهرة بثلاثة أنواع رئيسية هي :
- الدولار الرسمية أو الكاملة : تعني الاستبدال الكامل وبصورة رسمية للعملة المحلية بالعملة الأجنبية، كما هو الحال في الاكوادور بدءاً من عام 2000 م، وفي السلفادور وجواتيمالا بدءاً من عام 2001م.
 - الدولار غير الرسمية أو ما تعرف بالدولرة الجزئية : حيث تستخدم العملة بشكل واسع في المعاملات والصفقات والعقود اللبناية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية الخاصة (القطاع الخاص) مع بقاء العملة المحلية كعملة رسمية قانونية وحيدة، كما هو الحال في معظم بلدان أمريكا اللاتينية كالمكسيك والأرجنتين والبيرو ...، ولبنان حالياً .
 - الدولار شبه الرسمية : والتي تشير إلى استخدام العملات الأجنبية إلى جانب العملة المحلية وبحكم القانون للقيام بالوظائف الأساسية للنقود، كما هو الحال في هايتي ولاوس وكمبوديا⁽²⁾ (Kessy، 4-5، 2011)

2 - أسباب الدولار:

تشير معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن فقدان ثقة الوحدات الاقتصادية، من شركات وفنادق ومستشفيات ومؤسسات تجارية...، المقيمة بالعملة المحلية، المنطلق الأساس الذي استندت عليه معظم الدراسات الاقتصادية والمالية في تحديد وتفسير العوامل المحفزة لبروز ظاهرة الدولار وانتشارها في غالبية دول العالم النامي وخصوصاً بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان التحول الاقتصادي واقتصاديات الأسواق الناشئة، والتي يرتبط بعضها بمتغيرات الاقتصاد الكلي كالمستويات المرتفعة للتضخم ومعدلات تذبذبها⁽³⁾، ومن الممكن تلخيص أهم العوامل المحفزة لنشوء ونمو ظاهرة الدولار بتصنيفاتها المتعددة وتفرعاتها المختلفة بما يلي :

(1) بشار أحمد العراقي، الدولار Dollarization الأسباب والنتائج. دار النشر: المركز الديمقراطي العربي، برلين - ألمانيا 2017، ص5.

(2) المرجع السابق ص 6 .

(3) المرجع نفسه ص 11 .

2 - 1 معدلات التضخم وتقلباته :

إن التاريخ الطويل لارتفاع معدلات التضخم وتقلبها يعدان من أهم العوامل المحفزة للوحدات الاقتصادية للاتجاه نحو استخدام العملة الأجنبية كبديل عن العملة المحلية للقيام بجزء أو كل وظائف النقود، ومن ثم التهيئة لظهور وانتشار ظاهرة الدولار، وعليه فالدولرة وفقاً ل (Levy Yeyati (2005) ما هي إلا انعكاس يعاينه الاقتصاد من تجاوز معدلات تضخمه وخلال الفترات السابقة لمستوياته المتوسطة، أكثر من كونه انعكاساً للمعدلات الحالية، فالتضخم من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه.

فالتضخم هو عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً، ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القدرة الشرائية للأفراد كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في حدود الدخل المتاح، حيث إن التضخم يمثل ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع والخدمات.

انتهجت الحكومة اللبنانية سياسة اقتصادية استثنائية قامت على مبدأ دعم بعض المواد الأساسية مثل الخبز والوقود والأدوية، وعلى الرغم من هذا الدعم الحاصل فقد علت الأصوات من بعض الجهات الرسمية التي حاولت توصيل رسالة إلى الشعب اللبناني للتملص من رفع الدعم عن هذه المواد بسبب ضعف التمويل وتراجع الاحتياطي النقدي في مصرف لبنان، ذلك عندما أبلغ رياض سلامة حاكم مصرف لبنان، رئيس الجمهورية ميشال عون بهذا الأمر، ذلك لاتخاذ الاجراءات المناسبة لتأمين المبلغ الكافي بالدولار، لدعم تلك المواد التي يعتبر رفع أسعارها مشكلة كبرى عند شريحة واسعة من اللبنانيين، وبالفعل أعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في 12/9/2022 رفع الدعم الكلي عن المحروقات وذلك بعد اتفاق داخل الحكومة اللبنانية يقضي بذلك، أعقبه فيما بعد رفع الدعم الجزئي عن بعض الأدوية والمواد الغذائية.(1)

تسارعت وتيرة التضخم بشكل ملحوظ منذ أواخر تشرين الثاني 2019 م، فبلغ سعر صرف الدولار في السوق الموازية (السوق السوداء) قرابة 7400 ل.ل. في 27/8/2020 م، ووصل في فترة سابقة من شهر تموز الماضي في نفس السنة إلى

(1) <https://www.google.com/amp/s/www.alaraby.co.uk/economy> تاريخ الزيارة الجمعة في

30/12/2022 الساعة 8 مساء .

9000 ل.ل. بحسب متعاملين في السوق غير الرسمية، مقابل 1510 ل.ل. في السوق الرسمية، وبعد هذا التاريخ استمر الدولار بالارتفاع حتى سجل 51100 ل.ل. في السوق السوداء، و38200 ل.ل. على سعر صيرفه، وذلك يوم السبت الواقع بتاريخ 21/1/2023 م. أي بارتفاعه سبعة أضعاف خلال سنتين ونيف، وارتفع سعر الدولار الجمركي 10 أضعاف من 1507 ل.ل. الى 15000 ل.ل. وذلك بتاريخ 1/12/2022، وهذه الزيادة ستطال جزءا كبيرا من المواد الغذائية والبضائع المستوردة (كالدواء وقمح الطحين....) التي سيرتفع سعرها بشكل ملحوظ ويتكبد المواطن أعباء جديدة⁽¹⁾.

إن ارتفاع سعر الصرف يعتبر من العوامل الأساسية في زيادة نسبة التضخم، بالإضافة إلى أن زيادة المعروض النقدي، فكلما زاد المعروض النقدي وقررت الحكومة طبع المزيد من الأموال قلّت قيمة العملة، لأن ذلك يعني المزيد من الأموال مع وجود نفس الكمية من السلع، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار، ويتوقع محللون أن يزداد الوضع المالي سوءا قبل أن يتحسن، حيث فقدت العملة الوطنية 90 % من قيمتها أمام الدولار وفقا لسام هيلر الباحث المتخصص حسب ما نشرت مجلة (فورين أفيرز)⁽²⁾ وأن قرابة 80% من اللبنانيين انزلقوا تحت خط الفقر بينهم 1.5 مليون لاجئ سوري يعيشون في لبنان، يضاف على ذلك موجة الأمراض التي أثرت بلبنان (فيروس كورونا والكوليرا) مع فقدان المزيد من الناس لوظائفهم.

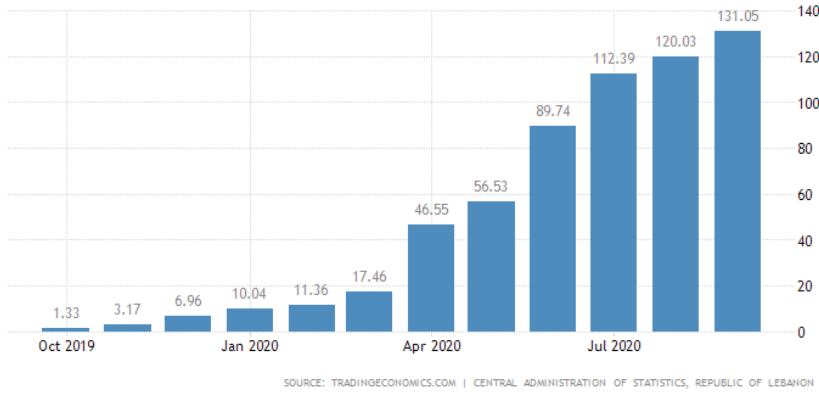
يتجه لبنان نحو تحقيق رقم قياسي جديد فيما يتعلق بالتضخم، حيث يقف على بعد أسابيع من تضخم مفرط رسمي وفي حال حدوث هذا الأمر فسيكون أول تضخم مفرط يحدث على الإطلاق في الشرق الأوسط والمرة الـ 61 في التاريخ، وبسبب سنوات من سوء الإدارة يشهد لبنان أسوأ انهيار اقتصادي منذ عقود يتزامن مع شح الدولار وتوقف المصارف عن تزويد المودعين بأموالهم بالدولار، وجاءت جائحة كورونا لتزيد الأوضاع سوءاً⁽³⁾ فالأزمة الاقتصادية في لبنان تسببت في دفع قرابة نصف سكان لبنان تحت خط الفقر وخسرت الليرة اللبنانية 90 % من قيمتها - عشرات الآلاف من اللبنانيين

(1) <https://www.almanar.com.lb/10169392> تاريخ الزيارة الجمعة في 30/12/2022 الساعة 10 مساءً
<https://www.almanar.com.lb/10169392>

(2) <https://www.s/amp/com.google.www/2022/05/24/economy/aswaq/amp/net.alarabiya> ، الساعة 9 مساءً ، تاريخ الزيارة الأحد 1/01/2023 ، الساعة 9 مساءً

(3) <https://www.ain-al.com/article/com.migrant-domestic-coronavirus-economy-lebanon> ، تاريخ الزيارة : الاثنين الواقع في 2/1/2023 ، الساعة 3 م.

فقدوا وظائفهم أو جزءاً من رواتبهم، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات البطالة بحسب إحصاءات رسمية إلى أكثر من 35 %، مئات العائلات في المنازل يقين في الشوارع في ظل الانهيار الاقتصادي غير المسبوق، وعدم أخذ رواتبهم منذ كانون الثاني 2019 م بسبب المشاكل المالية، وطبقاً لستيف إتش هانكي، أستاذ الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز، فإن لبنان على بعد أسابيع من تضخم مفرط رسمي، حيث يقول إنه حال حدوث هذا الأمر سيكون أول تضخم مفرط يحدث على الإطلاق في الشرق الأوسط، ويضيف أن التضخم اللبناني أكثر من 500 % على أساس سنوي، و124 % مقارنة بالشهر الماضي، ويوضح هانكي أن لبنان في دوامة الموت محذراً من وضع مشابه لفرنزويلا التي يقول إنها الدولة الوحيدة في العالم التي تشهد تضخماً مفرطاً حالياً (1).



رسم بياني رقم (1) : تطور معدلات التضخم في لبنان لسنة 2020 م (2).

تتجه العديد من الدول إلى دولة (3) اقتصادها بشكل جزئي أو كلي كما حصل في بعض دول العالم مثل لبنان في فترة التسعينيات عندما تمت دولة الاقتصاد بشكل جزئي،

(1) <https://arabi21.com/story/>

تاريخ الزيارة الاثنيين الواقع في 2/1/2023 م، الساعة 6 م.

(2) <https://ar.tradingeconomics.com/lebanon/inflation-cpi>،

تاريخ الزيارة: الثلاثاء الواقع 3/1/2023، الساعة 8 م.

(3) مصطلح الدولة: يعني الهروب من العملة الوطنية التي تعاني من فقدان لوظائفها الأساسية، واللجوء للدولار الأمريكي، أو لأي عملة قابلة للتحويل، كملاذ آمن لتخزين واكتناز القيمة، وأداة لتحقيق أرباح قدرية نتيجة للارتفاع المتوقع في سعر الدولار أمام العملة الوطنية. ومن المعلوم أن هذه الظاهرة تنتشر في أغلب الدول النامية ومنها سوريا نتيجة معاناتها فجوات اقتصادية. المرجع: <https://net.7al/2017/10/06/>، تاريخ الزيارة الأربعاء الواقع في 4/1/2023 م، الساعة 11 م.

وكما حصل في الإكوادور سنة 2000 م بعدما قامت بدولة اقتصادها بشكل كلي، وقد نجحت في القضاء على التضخم من خلال إزالة عملتها الوطنية لصالح الدولار، هذه المشكلة (التضخم) على الرغم من تخطيها بشكل كبير خلال فترة التسعينيات، إلا أنها عادت إلى الواجهة الاقتصادية من جديد في لبنان، نتيجة عدة أسباب سياسية واقتصادية عرقلت استمرارية النجاح الاقتصادي، وتثبيت سعر الصرف الذي تم بعد سنة 1992م.

لقد عرف لبنان بداية عام 1984 م تجربة اقتصادية جديدة، أتت نتيجة التدهور الحاصل في بنية الاقتصاد اللبناني، حيث ارتفع سعر صرف الليرة الوطنية أمام الدولار الأمريكي من 6.8 ليرة لبنانية للدولار الواحد أواسط عام 1984 م، إلى حوالي 1800 ليرة لبنانية / د نهاية عام 1992 م، فتضاعفت الأسعار بنسبة 11 ضعفا بين هذين التاريخين، وانخفضت الأجور بشكل كبير سنة 1992م.

تم تثبيت سعر الصرف الرسمي للعملة اللبنانية بنهاية العام 1992 م، ونجم عن ذلك خفض لمعدلات التضخم الذي بقي معدله الوسطي مستقرا بنسبة 5.1 % سنويا حتى سنة 2001 م، وقد سجلت نسبة 2.90 % حسب دراسة مؤشر أسعار الاستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، « وأوضحت البيانات الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي أن أسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة 112.4% في يوليو على أساس سنوي، مقابل أقل من 90% في يونيو 2020 م، وبلغ معدل الارتفاع في تموز / يوليو على أساس شهري 11.42 %، ووفق لوكالة « بلون برج » للأنباء فإن معدلات الأسعار ارتفعت إلى مستويات لم يتم تسجيلها منذ أعقاب الحرب الأهلية قبل ثلاثة عقود، وتأتي الارتفاعات نتيجة للتراجع الحاد لقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء، الأمر الذي جعل الواردات باهظة التكلفة، مع استمرار فشل السياسيين في الاتفاق على طريقة لمعالجة الأزمات الاقتصادية والمالية رغم الانفجار المدمر الذي شهدته بيروت في وقت سابق من الشهر الحالي، وقد ارتفعت أسعار المياه للمنازل والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 11.6 % في ظل إبقاء الحكومة على دعم المنتجات البترولية » (1) .

تعتبر هذه الحقبة بمثابة انفجار اقتصادي نتيجة الضغط والاحتقان الذي كان يعاني منه لبنان منذ أواخر سنة 2010 م، وقد ميّز فترة ما قبل الاحتقان الاقتصادي، مسألة نمو الدين العام بشكل كبير، بالإضافة إلى مشكلة فائدة الدين (خدمة الدين) التي

(1) https://www.aleqt.com/2020/08/26/article.1906111_html

تاريخ الزيارة : الخميس الواقع في 5/1/2023 م ، الساعة : 11 م.

أصبحت من أبرز العوامل المساهمة في نمو الدين العام، وقد عجزت الحكومات التي تعاقبت منذ سنة 1992 م حتى يومنا هذا، من محاصرة هذا العامل للتخفيف من حدته، وإيجاد سقف محدد يقف عنده نمو الدين العام، الذي سجل 91.642 مليار دولار في 31 كانون الأول 2019 م⁽¹⁾، يضاف إليه الالتزامات المترتبة على الدولة غير المدفوعة لصالح الضمان الاجتماعي، ولصالح مؤسسة ضمان الودائع ولصالح المتعهدين والمستشفيات، وتعويضات استملكات و...، والمقدرات كلها بحوالي 5 مليار دولار، هذا الواقع أدخل لبنان مرة جديدة في المعاناة الاقتصادية التي عرفها خلال حقبة الثمانينات السوداء، حيث شهد انهيارا في سعر صرف العملة الوطنية، ونشوء تضخم كبير فيها، أفقدت معها مداخيل اللبنانيين القدرة الشرائية التي اكتسبتها خلال فترة التسعينيات.

3 - 1 تقلبات سعر الصرف :

تتشرك تقلبات أسعار الصرف مع ارتفاع وتقلب معدلات التضخم في معظم الأحيان وتتماثل معها في الأهمية، لكنها تختلف عنها في الطبيعة واتجاه التأثير، لكن التضخم بأوجهه المتعددة يرتبط ارتباطا وثيقا بسعر الصرف، ويتأثر به تأثيرا مباشرا في تقلباته، لذلك فإن الوحدات الاقتصادية عند شعورها بالتقلبات الشديدة في سعر صرف العملة المحلية، واتجاهها المستمر نحو الانخفاض الحاد، يدفعها إلى أخذ الحيطة على موجوداتها السلعية والنقدية (العملة المحلية) ومحاولة تبديلها كلها أو جزء منها إلى دولار، أو بدائل عنها بالعملات الأجنبية الأكثر استقرارا في السوق، هذا الانخفاض في سعر الصرف سيمارس تأثيره في ارتفاع معدلات الدولار بشكل أو بآخر، وذلك من خلال خفض ما هو موجود بالعملة الوطنية، وإن بقيت قيمتها ثابتة أمام الدولار، بالإضافة إلى أن انخفاض قيمة العملة الوطنية سيؤدي مباشرة إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات سواء المستوردة منها والمحلية، هذا الأمر أحدث تغيرات جذرية في أسعار السلع في لبنان حيث تضاعفت بمستويات مقاربة قياسا على سعر الدولار في السوق السوداء الذي ارتفع إلى أكثر من 33 ضعفا بعدما وصل إلى ما يزيد عن 51000 ليرة لبنانية في 21 كانون الثاني 2023 ، كل ذلك قد دفع بالوحدات الاقتصادية عند ممارسة عمليات البيع والشراء بتتبع عمليات سعر صرف الدولار، من أجل المحافظة على رساميلهم،

(1) <https://www.aljournhouria.com/ar/news/> -

تاريخ الزيارة الخميس الواقع في 5/1/2023م، الساعة 11.30م.

وتمكنهم من شراء سلع أخرى من السوق السوداء، بالوقت الذي يحصل فيه الكثير من التلاعب في الأسعار من بعض التجار، الذين أصبحوا يبيعون الناس بأسعار عشوائية وخيالية، ومحاولة إقناع المستهلك وتوهمه عن إمكانية نفاذ الكمية وفقدانها من السوق، وبخاصة بعد انفجار المرفأ وحدث الكارثة البيئية والإنسانية والاقتصادية التي أثرت في كل لبنان، فالهبوط المرعب لليرة اللبنانية، التي ترتب عليها تضخم كبير في الأسعار والمداخيل والصرف، أتت نتيجة ثلاثة أسباب :

- فقدان الثقة بالعملة الوطنية : تراجعت ثقة اللبنانيين بالعملة الوطنية منذ أواخر سنة 2019 م بعد التراجع المتسارع في الحالة الاقتصادية، وانطلاق الاحتجاجات الشعبية في مناطق مختلف من لبنان، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من التخوف على تدني سعر العملة الوطنية، وبالتالي تدافع الناس على شراء الدولار ومحاولة استبدال ودائعهم بالعملة الأجنبية.
- سياسة البنوك : لقد وضعت البنوك العاملة في السوق المحلية سياسة مالية بما يخص سحب الدولار من المصارف، فأصبح العديد من المودعين غير قادرين على سحب أموالهم بعد فرض قيود قاسية على أموال الناس المودعة بالعملة الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الدولار بعد الاحتفاظ به إما في خزائن الشركات والبنوك، أو في خزائن الناس في البيوت.
- عمليات تهريب الدولار : حصلت عدة محاولات ضغط على حاكم مصرف لبنان من قبل السياسيين وأركان الدولة اللبنانية، من أجل ضخ الدولار بكميات كافية في السوق اللبنانية بعد اختفائه منها، وذلك لتحريك العجلة الاقتصادية وتحسين وضع صرف الليرة اللبنانية والتقليل من حدة التضخم الحاصل، كانت تلك الضغوط توجه بتصاريح من الحاكم وبعض الاقتصاديين والسياسيين المعارضين وإظهار تخوفهم من عمليات تهريب الدولار وبعض السلع المدوّلة (كالنفط) أو إعادة جمعه ووضعها في خزائن مغلقة دون فائدة اقتصادية تذكر، ويبقى ما هو يدعو للتفاؤل والاطمئنان بشكل نسبي، وهو وجود سيولة أجنبية تقدر بحوالي (30 مليار دولار وقرابة 280 طنا من الذهب بحسب أرقام مجلس الذهب العالمية⁽¹⁾ .

إن هذه التحركات المفاجئة والكبيرة لأسعار الصرف باتجاه الأسفل، وما أحدثته من

(1)<https://bawabaa.org/news371161/>

تدهور في قيمة الموجودات المودعة في البنوك بالعملة المحلية، أحدثت تغيرا كبيرا في المبادلات والتحركات المالية، بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة في قيمة هذه الودائع، وعدم إمكانية المودع السحب من المصرف إلا بالسقف الذي يحدده له وبالعملة المحلية، مع إمكانية السحب بالدولار الأمريكي بنسب محددة بسبب اشتداد الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الدولار لها تأثير مباشر في تقلبات سعر الصرف، وبخاصة الدولار الجزئية (كما في لبنان) التي يكون تأثيرها أعلى من الدولار الكلية، بالمقابل فإن الدول التي تتبنى دولة اقتصادها كلياً فإنها تفقد جزءاً كبيراً من قدرتها على ضبط سياستها المالية وإدارتها بشكل سليم، لكنها تستطيع بالمقابل المحافظة على الاستقرار في أسعار الصرف والسلع ومختلف الخدمات...

4 - 1 الاختلاف بين أسعار الفائدة :

تعتمد الوحدات الاقتصادية عند اتخاذها لقرار الاحتفاظ بأموالها في البنوك على معيار المفاضلة، سواء كانت هذه الأموال بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، وما يترتب على ذلك من اختلاف وتباين بين عوائد وتكاليف كل منهما، فالتباين بين أسعار الفائدة على الموجودات بالعملة المحلية، وأسعار الفائدة على العملة الأجنبية، تعد من العوامل الأساسية والمحفزة لدولة الودائع، والعكس صحيح فارتفاع الفائدة لصالح الودائع بالعملة المحلية سيدفع بالوحدات الاقتصادية باتجاه المزيد منها على حساب الودائع بالعملة الأجنبية ما يسبب انخفاضا في دولة الودائع، وهذا الأمر مرهون باستقرار سعر الصرف والسياسة المصرفية التي تحدها الدولة، والتوجه المالي الذي يناسب الميزانية ومصصلحة البلد ومواطنيه، فنتبين مما سبق أن ارتفاع معدلات التضخم وتذبذبها، والتقلبات الحاصلة في سعر صرف العملة المحلية بالإضافة إلى الفروقات بين أسعار الفائدة على الودائع المقومة بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، تمثل العوامل الأساسية باتجاه الدولار، ولبنان في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها والتي يعاني فيها من ارتفاع حدة الأزمة الاقتصادية، أصبح تحت وطأة هذه العوامل التي تدفعه إلى المزيد من الدولار.

2 - أثر تقلبات سعر الصرف والفساد الاقتصادي على المجتمع اللبناني.

أرخت الأزمة الاقتصادية بثقلها على المجتمع اللبناني بعد مرور أكثر من سنة على الاحتجاجات الشعبية في تشرين الثاني 2019 م بسبب الضائقة المعيشية التي يعاني منها لبنان، فأصبح أغلب اللبنانيين في ضيق اقتصادي ومعيشي صعب دفع بهم

بالخروج من المنازل والمدارس والجامعات...، للاحتجاج على الحالة التي وصلوا إليها مطالبين بحقوقهم، محاولين حث المسؤولين ولفت انتباههم إلى الواقع الأليم الذي يمر به لبنان، علّمهم يجدون آذانا صاغية لتحقيق مطالبهم ولو بالحد الأدنى منها، غير أن هذه الاحتجاجات وبالرغم من استمرارها لعدة أشهر وما تبعها بعد ذلك من انفجار لمرفأ بيروت الذي ذهب ضحيته أكثر 179 قتيلًا وحوالي 5 آلاف جريح، والذي يعتبر كارثة إنسانية حلت بلبنان بالإضافة إلى تحالف وباء كورونا مع هذه الأزمات، والذي انتشر أيضا بشكل واسع في المناطق اللبنانية، فبالرغم من كل ذلك لم يستطع المسؤولون اللبنانيون الخروج من مواقفهم المتصلبة التي ما زالت إلى اليوم تعيق تشكيل حكومة وطنية لتسارع إلى وضع الخطط والحلول لإنقاذ الوطن والمواطن، أمام هذا الواقع كان الدولار يتحضر نحو الارتفاع بسهولة، وذلك لتضافر أسباب ارتفاعه المادية والسياسية على حساب الليرة اللبنانية، وقد تعدى سعره اليوم الـ 50000 ل.ل.، بعد أن كان بـ 1510 ل.ل. قبل تشرين الأول 2019، أي أنه عرف زيادة تساوي أكثر من 33 ضعفا، هذه التقلبات بسعر الصرف وخلال فترة 3 سنوات تقريبا، بالإضافة إلى الضعف الاقتصادي المزمّن في لبنان، كل ذلك كان له أثرٌ بليغٌ على المجتمع اللبناني وبنيتة التي تجسدت بثلاثة أمور رئيسية هي: ارتفاع نسبة الفقر البطالة - والغلاء الفاحش .

1 - الفقر:

يختلف ومعاييره بحسب الدول وبحسب المستوى الاقتصادي التي تنعم به، وبحسب الدراسات التي يجريها علماء الجغرافية والاجتماع على المجتمعات المختلفة، فالبنك الدولي عرف الفقر على أنه الدول المنخفضة الدخل أي الفقيرة، وبأنها ينخفض بتلك الدول دخل الفرد فيها عن 600 \$⁽¹⁾، كما يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنى من المعيشة، كما يعرف بغياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية، ويشير الفقر بشكل عام إلى مستوى غير مقبول من الأوضاع المعيشية إلى وضع يتسم بالحرمان من موارد أو قدرات تعتبر ضرورية لحياة بشرية كريمة، كما وتعرف المنظمات الدولية الفقر على «أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس

(1) <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%82%D8%B1>

تاريخ الزيارة الخميس الواقع في 19/1/2023م، الساعة 1م.

والتعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق للحياة»⁽¹⁾، فهما اختلفت التعريفات فالتشابه كبير بينها، ولها مدلولات على انخفاض الدخل دون الحد الأدنى والذي يرافق عدم قدرة الفرد على العيش بكرامة مادية، تساعد على تأمين الطبابة والتعليم له ولأسرته بشكل مقبول، فضلاً عن تأمين الحاجات الأساسية بشكل كاف من المأكل والمشرب والملبس...، فلبنان من الدول التي أصبحت تعاني بشكل متنام من انتشار وتوسع هذه الظاهرة، وبخاصة بعد استئصال الأزمة الاقتصادية والتقلبات التي يشهدها سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق المحلية، وقد كشفت دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (اسكوا) عن تضاعف نسبة الفقراء من سكان لبنان لتصل إلى 55% عام 2020م، بعد أن كانت 28% في 2019 م، فضلاً عن ارتفاع نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع 3 أضعاف، من 8% إلى 23% خلال الفترة نفسها، وأشارت الدراسة إلى العدد الإجمالي للفقراء اللبنانيين أصبح يفوق 2.7 مليون شخص حسب خط الفقر الأعلى (أي عدد الذين يعيشون على أقل من \$14 في اليوم) وأن هذا يعني عملياً تآكل الطبقة الوسطى بشكل كبير، وانخفاض نسبة ذوي الدخل المتوسط إلى أقل من 40% من السكان، وأكدت أن فئة الميسورين ليست بمنأى عن الصدمات، حيث تقلصت إلى ثلث حجمها هي أيضاً، من 15% في 2019 م إلى 5% في 2020⁽²⁾، هذه الأرقام هي بمثابة مؤشرات خطيرة تنذر بقرع طبول المجاعة الجماعية في لبنان، وهذا الأمر لا يتوقف هنا طالما أن المشكلة ما زالت قائمة وتتجه نحو المزيد من التعقيد، تجدر الإشارة إلى أن أغلب الحلول المناسبة للتخلص من الأزمة الاقتصادية هي موجودة ويمكن تطبيقها بشكل فوري وبشكل كامل، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أسبابها، التي تتعارض بجملتها مع ثوابت ورؤى القوى السياسية والتزاماتها الطائفية التي لاصقت التركيبة الحاكمة لعقود، ولو كان الثمن باهظاً جداً وعلى حساب الوطن والمواطن، والمؤسف بالموضوع أن بروز هذه الظاهرة واشتدادها قد يرافقها العديد من الظواهر الأخرى المرتبطة بها، مثل جرائم القتل والسرقة والمتاجرة بالممنوعات والهجرة... « فمع تزددي الأوضاع الاقتصادية في لبنان، أكدت إحصاءات قوى الأمن الداخلي ارتفاع معدلات الجرائم بشكل كبير وبخاصة القتل والسرقة مقارنة بالأعوام القادمة، وتستهدف أعمال السرقة في الآونة الأخيرة حليب الأطفال والطعام

(1) نفس المرجع

(2) <https://www.aljazeera.net/ebusiness/>

تاريخ الزيارة الجمعة الواقع في 20/1/2023م، الساعة 3 م.

والأدوية، وذكر أغلب الضحايا أن السارقين كانوا يعتذرون منهم بعد القيام بسرقتهم متعللين بأنهم لا يجدون طعاماً لأطفالهم، وأنهم قد فقدوا وظائفهم، وأكدت إحصاءات قوى الأمن الداخلي ارتفاع معدل الجرائم بشكل عام في الآونة الأخيرة خصوصاً القتل والسرقة في العام 2022م مقارنة مع السنوات الماضية، وربطت الجهات الأمنية ذلك بتدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة⁽¹⁾، والجدير بالذكر أن الهجرة قد ارتفعت نسبتها وتوسعت أبعادها في الفترة الأخيرة بسبب اشتداد ظاهرتي الفقر والبطالة، فطلبات الهجرة لم تعد محصورة بالمترشحين الجامعيين الجدد، فقد توسعت اليوم لتشمل كل الفئات والأعمار، صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً، والجميع يريد ترك البلد والعمل في الخارج بغض النظر عن المدخول لأننا نعاني من مشكلة اجتماعية في لبنان، « ويقول شمس الدين أن 90% من اللبنانيين لديهم الرغبة في الهجرة والسفر، وقد تضاعفت أعداد المسافرين إلى 66 ألف مهاجر عام 2019م، بعد أن كانت 33 ألفاً عام 2018م⁽²⁾، وهذا ما يحدد الاتجاه العام للهجرة على أنها في تزايد مستمر بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في لبنان.

2 - البطالة:

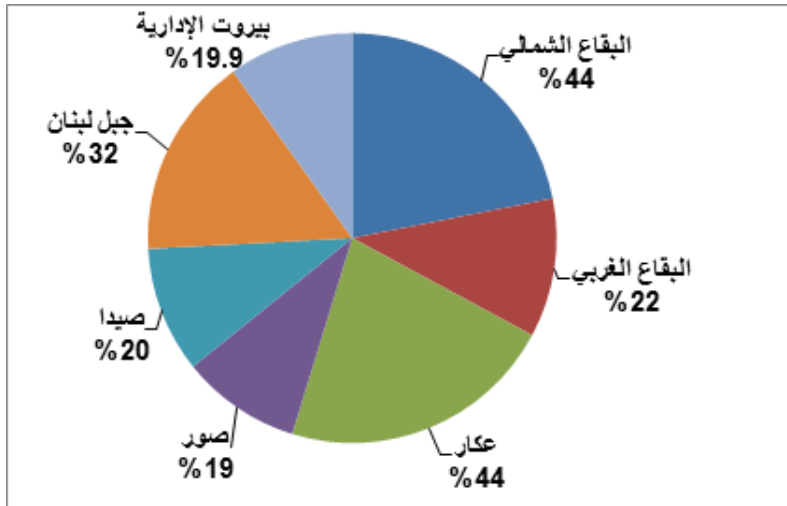
يسعى العديد من الأفراد للحصول على عمل مناسب لقدراتهم العلمية والمهنية والجسدية...، فكثير من الأحيان قد يتعرض العامل للانقطاع المفاجئ عن عمله، بسبب إقفال المؤسسة مثلاً أو صرف بعض العمال أو بسبب بعض المشكلات داخل العمل...، وهذا ما يجعله عاطلاً عن العمل، في الوقت الذي ربما يبحث به عن عمل آخر، فهذا نموذج من نماذج أخرى قد يكون عندها استعداد للعمل أيضاً ولكنها لا تستطيع أن تجد عملاً مناسباً، مثل خريجي الجامعات والمعاهد، وطالبي الوظائف في القطاع العام والخاص، الذين يجدون بعض العراقيل أو يتأخرون بالتحاقهم بالقوة العاملة، وذلك لأسباب قد تكون متعلقة في بعض الأحيان بالوحدات الاقتصادية التي تضع شروطاً أساسية لقبول العمال والموظفين لديها، إضافة إلى أسباب أخرى تتعلق باستعداد الشخص للدخول في هذه الوظيفة أو تلك، هذه الحالة من الفراغ المؤقت تجعل الفرد عاطلاً عن العمل وليس عنده مدخول معين، هذه الحالة تسمى البطالة، وهناك

(1) https://arabic.sputniknews.com/arab_world/

تاريخ الزيارة الجمعة الواقع في 20/1/2023 م، الساعة 6 م.
(2) المرجع نفسه.

عدة تعاريف للبطالة وضعها علماء وباحثو الجغرافيا والاقتصاد وعلماء الاجتماع منها : تعرف البطالة (بالإنكليزية : Unemployment) بأنها عبارة عن تعبير يطلق على الأفراد الذين يعيشون بلا عمل، أي المتعطلين عن العمل، وتعرف البطالة أيضاً بأنها حالة يوصف بها الشخص الذي لا يجد عملاً مع محاولته الدائمة في البحث عن عمل، ومن التعريفات الأخرى للبطالة، أنها وجود أفراد في المجتمع قادرين على العمل وسلكوا طرقاً كثيرة للبحث عن وظيفة ما، لكنهم لم يحصلوا على فرصة مناسبة لهم (1).

يعاني لبنان اليوم من ازدياد مستمر في نسبة البطالة، وهي لم تتوقف عند حد معين وذلك لوجود العوامل المحفزة لها، غير أن هناك دراسات وتقارير شبه دورية تتحدث عن الاتجاه العام للبطالة وبخاصة بين الشباب والشابات « فبحسب جمعية مبادرات وقرارات التي أصدرت تقريراً عن العاطلين عن العمل في إطار دراسة قدمتها لمعرفة أسباب توجه الشباب نحو الإرهاب وآفات المجتمع، فإن 36 % من شباب لبنان يدخلون في دائرة العاطلين عن العمل .



رسم بياني رقم (2) : توزيع معدلات البطالة بحسب المناطق اللبنانية.

المصدر : جريدة المدن الالكترونية.

(1)https://:mawdoo3.com/

تتفاوت نسبة البطالة بين منطقة وأخرى من لبنان فنلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (2) أن البقاع الشمالي وعمار هما المنطقتان الأكثر معاناةً من ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل، حيث بلغت النسبة في كل منهما 44% من مجموع القوى العاملة المستعدة أو المهيأة للعمل، والسبب في ذلك أن هاتين المنطقتين من لبنان تعانين من الإهمال المزمن، والإنماء الضعيف، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي حلت بلبنان وزادت من نسبة الفقر والبطالة فيهما، أما محافظة جبل لبنان فقد بلغت نسبة البطالة فيها 32%، وهي نسبة أيضاً مرتفعة وفوق المعتاد، بينما سجلت مناطق البقاع الغربي - صيدا - بيروت الإدارية وصور النسب التالية وعلى التوالي : 22% - 20% - 19.9% - و19%، وقد أظهرت هذه الدراسة أن هناك مليون مواطن لبناني يعيشون على أقل من \$4 يومياً بالإضافة إلى أن هناك 360 ألف مواطن يعيشون على أقل من \$2.5 يومياً⁽¹⁾ هذه المؤشرات ما زالت آخذة بالتصاعد السلبي مع تزايد أعداد الفقراء وتدني المبلغ الذي يقتاتون عليه في اليوم الواحد .

إن هذه المؤشرات تنذر بالخطر المحدق والمتنامي الذي يهدد شباب وشابات لبنان والمجتمع بشكل عام لدرجة أنه أصبح البعض منهم يشتري الفاكهة والخضار بالحبة بسبب العجز المالي وارتفاع الأسعار، فالمطلوب من المسؤولين اليوم بذل المزيد من الجهود وتقديم التنازلات لمعالجة أسباب هذه الظاهرة التي أسقمت الوطن والمواطن.

3 - الغلاء الفاحش:

بدأت تقلبات سعر صرف الدولار في لبنان تظهر جلياً وبشكل مؤثر على أسعار السلع والمواد الغذائية والخدمات والرسوم المتوجبة على المواطن اللبناني...، منذ بداية سنة 2020 م، هذه التقلبات بسعر الصرف أدت إلى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية وأوجدت حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والمعيشي وبرزت ظاهرة الغلاء الفاحش التي أرهقت كاهل اللبنانيين، ما دفع بالمواطنين إلى الاحتجاج والتظاهر وإجراء بعض الاعتصامات للمطالبة بإيجاد حلول للكارثة المعيشية التي عصفت بلبنان، « فنفذ سائقو السيارات العمومية أمام وزارة الداخلية في شهر حزيران 2020 م أمام منطقة الصنائع اعتصاماً فقطعوا الطريق باتجاه سبيرز العربي، مطالبين بإلغاء رسوم الميكانيك والمعانة ودفع 400 ألف ليرة شهرياً إلى السائقين وأصحاب اللوحات العمومية، وتعديل تسعيرة وزارة

(1) <https://www.almodon.com/economy/>

تاريخ الزيارة السبت الواقع في 21/1/2023 م، الساعة 6 م.

النقل بسبب فرق الدولار، وتخفيض سعر صفيحة البنزين...» (1)، كما قام العديد من موظفي الشركات والمؤسسات ببعض الاعتصامات مطالبين بتحسين أوضاعهم الوظيفية والمعيشية، وفي هذا السياق نفذ العاملون في مستشفى الحريري أمام البوابة الرئيسية للمستشفى اعتصاماً واسعاً للمطالبة بحقوقهم»، فقد واصل مستخدمو ومتعاقدو وأجراء مستشفى رفيق الحريري الجامعي تحركهم الاحتجاجي اعتراضاً على أوضاعهم المتردية جداً - القديمة والحديثة - التي يعيشها العاملون في المؤسسة بسبب حرمانهم من أبسط حقوقهم وتأخير جزء كبير من مستحققاتهم محذرين من ذهابهم إلى التصعيد ووقف العمل في أقسام الكورونا Covid-19 ...» (2) أما القطاع التعليمي فله الدور الأبرز في هذه المطالب المحقة، فقد شهد القطاع وعلى كافة المستويات الجامعية والثانوية وفي التعليم الأساسي احتجاجات واضرابات متعددة، وآخرها الإضراب الذي نفذته الروابط التعليمية (مهني - ثانوي - أساسي، ملاك ومتعاقدون) عقب انتهاء فرصة أعياد الميلاد ورأس السنة، ولا يزال هذا الإضراب قائماً منذ اسبوعين حتى تاريخ اليوم 22/1/2023 بسبب عدم تلبية مطالبهم المحقة وتحسين أوضاعهم المعيشية بعد أن أصبح متوسط الراتب الشهري للمعلم أقل من 200 دولار شهرياً .

برزت بعض المؤسسات والجمعيات الخيرية بتنفيذ نشاطات ميدانية سريعة حيث قامت بتوزيع حصص غذائية، استهدفت الأسر الأكثر فقراً وحاجة إليها، بالإضافة إلى مبادرة وزارة الشؤون الاجتماعية التي وزعت عن طريق المؤسسة العسكرية النبيلة مبلغ 400 ألف ليرة لبنانية لكل أسرة لبنانية يشملها الإحصاء الميداني التي أعدته مسبقاً لهذه الأسر، والجدير ذكره أن هذا المبلغ قد وزع أكثر من مرتين لهذه الأسر المذكورة والتي تسلمته إما في المدارس الرسمية التابعة لمناطقهم، أو في بعض المراكز العسكرية، وقد رافق ذلك تسجيل بعض الأسر الأكثر فقراً من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية للاستفادة من مبلغ شهري حددته بـ 20 دولار لكل فرد من أفراد الأسرة على ألا يتجاوز الـ 120 دولاراً لكل أسرة شهرياً، وقد وزعت هذه الأموال على قسم كبير من المسجلين في وزارة الشؤون الاجتماعية وبقي قسم آخر لم تطله هذه المساعدة، وبعد أن ازدادت نسبة الفقر في لبنان بشكل لافت قامت الدولة اللبنانية بإطلاق ما يسمى البطاقة التموينية لاستفادة أكبر عدد ممكن من الأسر اللبنانية التي تترشح تحت خط الفقر، لكن حتى تاريخ اليوم

(1) <https://almanar.com.lb/>

تاريخ الزيارة السبت الواقع في 21/1/2023 م، الساعة : 8 م.
(2) المرجع نفسه.

(كانون الثاني 2023) لم يتحقق هذا المشروع وبقيت مضامينه حبرا على ورق بسبب ضعف التمويل، وتراجع ثقة الدول المانحة برموز الدولة اللبنانية.....

ساهمت هذه المبالغ بالتخفيف من حدة الفقر والعوز الذي أصبح يعاني منهما ليس هذه الأسر فحسب إنما أكثر من نصف الشعب اللبناني، الذي يشكو من انخفاض قيمة راتبه الذي لا يصمد لأكثر من عشرة أيام من الشهر، أمام غول الغلاء وانعدام الموارد، فمستوى المعيشة أصبح غالباً جداً في لبنان، فلم يعد هناك تجانس بينها وبين مداخيل وأجور الموظفين والعمال، فقد اتسعت الهوة بينهما، وأصبح المواطن اللبناني يكتفي بما هو ضروري جداً من السلع والخدمات ليعيش كموظف مستور هو وأسرته في وطنه المكلم، فارتفاع كلفة المعيشة لم تعد خافية على أحد، فقد طالت الغالبية العظمى من المجتمع اللبناني، وهذه الكلفة والغلاء المعيشي لا يرتبط فقط بتقلبات سعر صرف الدولار، إنما أيضاً بغياب المنافسة، وبالعمق والفوائد، «فعلى مستوى غياب المنافسة أوضح الأنفوغرافيك أن الوكالات الحصرية والاحتكارات في أغلب القطاعات الاقتصادية تمنح المحتكر القدرة على فرض السعر الذي يناسبه، كما تحدث الأنفوغرافيك عن شبه انعدام الاستثمارات الأجنبية والمحلية، بالإضافة إلى أن أسعار العقارات المرتفعة يدفع المستثمرين إلى رفع الأسعار شارحاً بأن ارتفاع الفوائد على القروض يفرض على المستثمرين رفع أسعاره لتعويض الكلفة، كما أكد أن سلسلة الرتب والرواتب ضخت أموالاً بكثرة في السوق، ما زاد الإنفاق وساهم في رفع الأسعار»⁽¹⁾.

جدول رقم (1) : مؤشرات اقتصادية واجتماعية لبعض دول العالم.

الدولة	مؤشر غلاء المعيشي	مؤشر أسعار الإيجار	مؤشر غلاء المعيشة + الإيجار	مؤشر أسعار السلع	مؤشر أسعار المطاعم	مؤشر القدرة الشرائية المحلية
الكويت	75.24	37.82	57.31	81.39	45.79	69.68
قطر	68.2	66.81	68.06	56.09	72.73	111.28
إمارات	67.98	68.84	68.39	55.36	63.92	116.77
لبنان	61.65	30.89	46.91	46.92	60.23	53.61
الاردن	59.22	12.51	36.83	50.19	56.19	42.27

(1) <https://www.lebanon24.com/news/economics/>

تاريخ الزيارة الاثنتين الواقع في 23/1/2023 م، الساعة 8 م.

94.78	49.24	55.45	45.26	31.64	57.78	البحرين
95.92	58.05	44.06	34.04	12.28	54.07	قبرص
50.54	37.8	50.02	32.78	10.31	53.46	الضفة الغربية
111.86	51.26	49.34	40.77	27.92	52.59	عمان
138.05	30.22	40.54	32.07	14.36	48.37	السعودية
55.09	44.43	39.2	31.79	15.22	47.04	العراق
55.64	26.45	33.46	25.16	10.56	38.6	تركيا
						نقطة الصفر (نيويورك): 100

المصدر : جريدة الأخبار الإلكترونية (1) .

صنف لبنان في المرتبة الرابعة بين الدول العربية من حيث غلاء المعيشة بحسب مؤشر الغلاء المعيشة الصادر عن موقع ناميبو للإحصاءات (الجدول رقم 1) في حين جاء في المرتبة 35 في التصنيف العالمي إذ سجل مؤشر غلاء المعيشة للبنان 61.65% (مقارنة بالمركز العالمي نيويورك : 100) أي أنه أرخص من نيويورك بنسبة 38.35 %، وإضافة إلى غلاء المعيشة أصدر الموقع مؤشرات أخرى، أهمها مؤشر أسعار الإيجار وأسعار السلع (groceries) ومؤشر القدرة الشرائية المحلية، أما مؤشر أسعار الإيجار فيأتي لبنان في المرتبة الخامسة عربياً إذ يسجل 30.89 %، ويذكر أن مدينة بيروت كانت قد سجلت ثالث أعلى مؤشر لأسعار المطاعم 60.93 % بين العواصم العربية، فأمام هذا الواقع من الغلاء العام يقف اللبناني متعجباً وحائراً وكأنه في عالم الخيال وذلك لانعدام إمكانية قدرات الشعب اللبناني بنسبة تفوق ال 60% من الدخول إلى المطاعم والمقاهي الفخمة...، في ظل هذه الظروف الصعبة جداً، حتى إن شراء بعض السلع الماركات، مثل ماركة نايك أو أديداس أو غيرها، تعتبر بيروت خامس أعلى مدينة لشراء حذاء رياضي، بالإضافة إلى أن كلفة المعيشة فيها مساوية لبروكسيل وبرلين (2)، وأن بيروت ثاني مدينة لكلفة الخدمات مثل الكهرباء

(1) <https://al-akhbar.com/Community225149/>

تاريخ الزيارة الثلاثاء في 24/1/2023 ، الساعة 9م.
(2) المرجع نفسه.

والتعليم الجامعي الخاص والطبابة...

أما أسباب الفقر والفساد الاقتصادي الذي أثر في المجتمع اللبناني والاقتصاد عامة فهي متعددة أهمها :

أ - الفساد القطاعي :

إن أحد أسباب تردي الحالة الاقتصادية وما ترتب عليها من انعكاسات وتأثيرات سلبية على المجتمع اللبناني هو ارتفاع معدلات الفساد بأبعاده المتعددة، حيث أصبح هذا المصطلح الأكثر تردداً على ألسنة الشعب اللبناني تحت مسمى (محرابة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة) « فلبنان حصل على درجة 28/100 في امتحان الفساد بحسب تصنيف مؤشر مدركات الفساد العام 2019 م، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وقد احتل لبنان المرتبة 137 عالمياً من أصل 180 دولة يقيسها المؤشر، مقارنة بمرتبة 138 من أصل 180 العام 2018 م، وهذا التقدم لا يعكس تحسن نتيجة لبنان، لا بل ينتج عن تراجع لبعض البلدان في المؤشر العام». ⁽¹⁾ تجدر الإشارة إلى أنه كلما اقترب معدل الدولة من صفر زاد معدل الفساد فيها، وهذه الآفة المستشرية كانت قد ألزمت الحكومة اللبنانية بمكافحتها كشرط إصلاح أساسي لإمكانية انعقاد سير، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى في بعض مؤسسات وإدارات القطاع العام كإصلاح الجمارك وتعزيز المساءلة في إدارة المال العام...، وإصلاحات أخرى كلها بقيت حبرا على ورق بسبب تضارب المصالح الحزبية مع المصلحة العامة وعدم انتخاب رئيس جديد للبلاد منذ انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون بتاريخ 2022/11/1، وما زالت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي حتى يومنا هذا 2023/1/22 م، (أي منذ أكثر من شهرين) تتولى مهمة تصريف الأعمال دون استطاعتها معالجة الأمور الطارئة والملحة.

ب- الدين العام :

بلغ حجم الدين العام اللبناني حسب بيانات وزارة المالية حوالي 85 مليار دولار أمريكي، وتقدر كلفة خدمة هذا الدين أو ما يعرف بالفوائد حوالي 3 مليارات دولار سنوياً، ناهيك عن العجز في الموازنة الذي يرفع من قيمة الدين كل سنة، هذه الفوائد السنوية البالغة 3 مليارات إذا تم تقسيمها على 12 شهراً تكون قيمة المبلغ الواجب دفعه حوالي

(1) <https://www.almodon.com/economy/>

تاريخ الزيارة الاربعاء الواقع في 25/1/2023 م، الساعة 5 م.

250 مليون دولار في الشهر، أي حوالي 9 ملايين دولار في اليوم، والجدير بالذكر أن بعض التقارير تحدثت أن كلفة إعادة تشكيل مطار القليعات لا تتجاوز 2 مليون دولار، أي 5 ساعات فوائد، فيكون لدينا مطار ثان في لبنان ويخلق آلاف فرص العمل للشباب العاطل عن العمل (1)، هذا العامل الذي أرهق كاهل الاقتصاد اللبناني بما يمثله من عبء مالي ضخم وما يترتب عليه من فوائد أو ما يعرف بخدمة الدين القاسية التي يتوقع أن تصل إلى نحو 6.1 مليارات دولار، أي ما نسبته 36% من مجمل النفقات و 48.5% من الإيرادات (2)، فبحسب هذه المعطيات فإن نصف إيرادات الخزينة العامة تقريباً تُدفع لسد فوائد الدين العام، الذي يبلغ وحده 150% للنتائج المحلي، فأمام هذا الرقم المالي الضخم من الدين العام وما يترتب عليه من فوائد كبيرة، ما زالت الأسئلة تطرح حول كيفية صرفه، وعن المشاريع التنموية التي تم تلزيماً وعمليات تمويلها، ومدى نجاحها وفعاليتها، والاستفادة منها لمصلحة الشعب اللبناني، بالإضافة إلى خدمة الدين العام التي أرهقت الخزينة، ودفعت بالمسؤولين إلى اتباع مزيدٍ من سياسة التقشف التي حاصرت المواطن اللبناني وزادته فقراً بعد أن قللت من نصيبه وحقه في المال العام، وذلك بعدم توزيعه بشكل متوازن بين المناطق اللبنانية على شكل مشاريع وأشغال عامة ووظائف مختلفة في مؤسسات الدولة... .

ج- الضمان الاجتماعي :

يقدم صندوق الضمان الاجتماعي خدماته لحوالي 28% من القوى العاملة في القطاع العام والخاص، أي ما يزيد عن المليون ونصف المليون لبناني، مقابل اشتراكات يدفعونها، غير أن هذه المؤسسة تعاني من العديد من المشكلات التي جاءت نتيجة الفساد المتغلغل داخل الضمان، ومن أبرز تلك المشكلات عدم وجود هيكلية إدارية، والتي زادت من معاناة المضمونين، «وإذ يؤكد مصدر من داخل المؤسسة في حديث إلى المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين أن ملايين الدولارات صرفت سابقاً من أجل وضع هيكلية جديدة لعمل الصندوق لكن دون جدوى، بالإضافة إلى أن مجلس الإدارة معطل، فأخر مرة جرى فيها تعيين مجلس إدارة منذ حوالي 15 عاماً، وما تبقى ما هو

(1) <https://www.annahar.com/arabic/article/>

تاريخ الزيارة الخميس الواقع في 26/1/2023 م، الساعة 4 م.

(2) <https://al-akhbar.com/Politics278413/>

تاريخ الزيارة الخميس الواقع في 26/1/2023 م، الساعة 4.30 م.

إلا بقايا مجلس إدارة ومعظمهم يمثلون الأحزاب والطوائف اللبنانية في هذه المؤسسة»⁽¹⁾، وكم من تأثير ونتائج كارثية على المواطن اللبناني نتيجة هيمنة جهات سياسية محددة على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هذه المشكلات وغيرها تدفع بهذه المؤسسة نحو حافة الانهيار، وقد كان من المفترض أن تسدد الدولة للصندوق نحو 1000 مليار ليرة خلال الأعوام 2014 و2015 و2016 م، لكنها لم تسدد سوى 170 مليار ليرة، أما في العام 2017 م فلم تسدد الدولة أية مبالغ لمصلحة الضمان، وبالمحصلة فإن للضمان مستحقات مالية تقدر بنحو 2300 مليار ليرة حتى العام 2017⁽²⁾ الأمر الذي ساهم في زيادة الضغط المالي على المؤسسات المتعاقدة مع الضمان الاجتماعي، وبخاصة المؤسسات الاستشفائية التي أصبحت تختزل من رواتب موظفيها، وتصرف البعض منهم نتيجة عدم حصولها على مستحقاتها من الصندوق بشكل كامل .

د- التهرب الضريبي :

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي إحدى الظواهر الأساسية بالتأثير على المالية العامة، « وقد نشر بنك عودة مجموعة من الأرقام والنسب المتعلقة بالتهرب الضريبي الذي بلغ وفق التقرير 5 مليارات دولار سنويا وهو ما يوازي 10 % من الناتج المحلي، والأهم يوازي هذا الرقم وحده تقريبا العجز السنوي في الميزانية العامة»⁽³⁾، أما الأبواب التي ينتج عنها هذا الحجم من التهرب الضريبي هي : التهرب من ضريبة الدخل 2 مليار دولار - الضريبة على القيمة المضافة 1.5 مليار - رسوم الجمارك 2 مليار دولار - رسوم الكهرباء 0.7 مليار دولار، بالإضافة إلى ضريبة الملكية العقارية 200 مليون دولار⁽⁴⁾ - وضرائب أخرى تترتب على بعض المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهي نسبة موضوعية غير خاضعة للتقدير

هـ- أزمة الكهرباء :

يعيش اللبنانيون حاليا على وقع أزمة انقطاع التيار الكهربائي، الذي يستمر أغلب

(1) <https://lebaneselw.com/index.php/2018-05-29-23-59-33/item2080-2018-09-19-11-31-43>

تاريخ الزيارة الخميس الواقع في 26/11/2020م، الساعة 11.30 م.

(2) <https://www.almodon.com/economy/>

تاريخ الزيارة الجمعة الواقع في 27 / 2023/ 1 م، الساعة 1 ص .

(3) المرجع نفسه، تاريخ الزيارة السبت الواقع في 28 / 1/ 2023، الساعة 10 مساءً .

(4) المرجع نفسه.

ساعات اليوم نتيجة نظام التقنين القاسي، أو ترشيد الاستهلاك بسبب العجز في محطات الإنتاج لعوامل متعددة، فالمواطن اللبناني يدفع شهرياً فاتورتين، إحداها للدولة والأخرى للاشتراك الخاص (أصحاب المولدات) ووفق بيانات مؤسسة كهرباء لبنان، فقد بلغ إجمالي عجز الكهرباء المتراكم من العام 1992 حتى نهاية العام 2017 م 36 مليار دولار ما يمثل 45 % من إجمالي الدين العام، وسبب هذا العجز يعود إلى الفساد المستشري داخ القطاع، وحسب تقارير صادرة عن وزارة الطاقة، تبلغ كلفة إنتاج الكيلو وايت الواحد 255 ليرة لبنانية (63 % فيول و 37 % للتوليد) بينما يكلف توليد الكهرباء في المعامل الحرارية كمتوسط عالمي 62 ليرة، وعليه يتكلف المواطن سعر الكيلو وايت 4.1 مرات مقارنة مع ما يتكلفه المواطنون في أغلب دول العالم ((1) .

1 - نتائج الدورة :

يوجد تباين واختلاف في وجهات النظر في عملية تحديد منافع وفوائد الظاهرة، وبين العيوب والتكاليف التي تترتب عليها، وقد تتباين الدورة بتباين البيئات الجغرافية، والمستوى الاقتصادي والمالي والسياسي التي تتمتع به مختلف البيئات، ومدى تطبيق الظاهرة بين الجزئي والكلي، ومدى تقبله في المجتمع، وبخاصة في المجتمعات النامية، وعلى الرغم من أنها نتاج مجتمع غير متوازن سياسياً واقتصادياً ، فإن للدورة نتائج متعددة، فليست كلها سلبية، بل لها إيجابيات أيضاً من الممكن تبيانها على الشكل التالي :

1 - 1 منافع الدورة :

إن لهذه الظاهرة منافع متعددة لا يمكن تجاهلها، ومن أبرزها :

1-1-1. تخفيض تكاليف المعاملات :

إن عملية استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية المختارة (الدولار)، وبالتالي إلغاء جزء من تكاليف المعاملات سواء الداخلية منها أو الخارجية، يعتبر الأمر الأكثر تأثيراً ووضوحاً للدورة، يترتب عليه انعكاسات إيجابية في جذب الاستثمارات، ورفع مستوى الواردات وتنمية الجانب التجاري المتعلق بنوعية السلع المصدرة إلى الخارج، وهنا ستنبى علاقة بين البلد المدولر (لبنان) والبلدان التي تتعامل بالدولار، وتتحسن التجارة البيئية بينهم نحو تطبيق جزء من مفهوم التكامل الاقتصادي، وبالتالي فإن فرض قيود (1) المرجع السابق.

على التدفقات المالية للاستثمار، والمعاملات التجارية سوف يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات بشكل عام...، بالرغم من تخفيض كلفة المعاملات.

1-1-2. تنمية القطاع المالي المحلي :

تأتي هذه النتيجة بعد الاستقرار في قيمة العملة الوطنية، وإنشاء نظام مالي متطور شبه خال من العيوب، فلبنان من الدول التي تعاني بشكل كبير من تنامي معدلات التضخم وذلك منذ منتصف كانون الأول 2019 م، وهذه المعدلات ما زالت آخذة بالارتفاع والتي من المتوقع أن تصل إلى نسبة 500% سنوياً بحسب تصريحات ستييف إتش هانكي استاذ الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز، والذي وصفه بالتضخم المفرط الذي يشكل أثراً عكسياً في العمق المالي (1)، فالقطاع المالي في لبنان يعاني حديثاً منذ أوائل التسعينيات من تخبط إداري نتيجة الأحداث التي عرفها لبنان منذ سنة 1975 م والتي انتهت بعد اتفاق الطائف سنة 1989 م، ونتيجة الضغط الكبير على هذا القطاع خلال عملية الإعمار في بيروت وضواحيها وباقي الأطراف، الذي يتطلب السرعة في التنفيذ ومواصلة حيثية بالعمل لإعادة إعمار ما هدمته الحرب من بنى تحتية ومؤسسات كاملة في القطاعين العام والخاص، فلربما كان لذلك أفضلية على هيكله القطاع المالي والاهتمام به بشكل أفضل تجعله أكثر حداثة وشفافية، يبعث الثقة والراحة لدى البلدان المدولرة، تدفعهم للاستثمار في مختلف القطاعات والمجالات، وعليه فإن القطاع المالي الحديث والمدولر يُبعد العراقيل التي تفرط القروض والودائع بالعملة الوطنية أثناء الكساد الاقتصادي في لبنان.

1-1-3. تخفيض أسعار الفائدة :

تمت الإضاءة سابقاً على أن للدولرة بعض الفوائد التي تحققها في الاقتصادات المتعثرة، مثل إبعاد أو إزالة حالات عدم استقرار الصرف وتقييد العملة المحلية، ومساعدتها في التخلص من معدلات التضخم المرتفعة، بالإضافة إلى ذلك فإنه من الممكن للدولرة أيضاً أن تخفض سعر الفائدة المفروضة على الوحدات الاقتصادية المحلية والحكومة عند لجوئها للاقتراض سواء من الداخل أو الخارج، فباريس 1 و 2...، وسادر الذي لم يبصر النور بسبب عدم تطبيق الشروط التي أتت بها المبادرة الفرنسية، كلها قدمت، أو كانت ستقدم قروضا ميسرة للبنان وبفوائد مدروسة جداً وطويلة المدى، فالدولرة عندما

(1) أنظر المرجع السابق رقم 2 ص 6 .

تفرض إطاراً نقدياً على القرارات الاقتصادية، وضمان مستوى مرتفع من الانضباط المالي تستطيع أن تُحدث تغييراً في أسعار الفائدة باتجاه الانخفاض، لكن ذلك مرتبط بالأداء المالي السليم والمصدقية التي يجب أن تتمتع به المعاملات الحكومية، فضلاً عن الإصلاحات وسد بعض الثغرات التي يعاني منها هذا القطاع من أجل تمتين العلاقة مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي IMF) والدول المانحة للبنان.

4-1-1. تخفيض معدلات التضخم :

تعتبر الدولار الجزئية فضلاً عن الكلية التي تنتهجها اقتصاديات بعض الدول المتعثرة بمثابة المركب الذي ينجي صاحبه من الغرق، كذلك العملة المحلية التي تطفو بفضل الدولار الكلية في تلك الدول، أو وضع حد لمعدلات التضخم في الدول المدولرة جزئياً، فإزالة مخاطر انهيار سعر صرف العملة المحلية الذي يعد العامل الأساس والحاسم لتوليد المعدلات التضخمية وما ينتج منه من هبوط معدلات التضخم وإبعاد توقعاته، يعد إحدى النتائج القصيرة الأجل التي يمكن أن يولدها تطبيق الدولار الكاملة، فالدولة من خلال ما تعكسه من اتخاذ عملة أجنبية للقيام بوظائف القيود المحلية يمكن أن تساعد على توجيه الأسعار وضبطها بما يتوافق مع سعر الصرف شبه الثابت مع الدولار الكلية، فمعدلات التضخم في الإكوادور انخفضت من 90% عام 2000 م إلى أقل من 10 % عام 2002 م بعد أن حل الدولار الأمريكي محل عملتها المحلية في التداول⁽¹⁾، كذلك فإن تطبيق الدولار في السلفادور قد سبب كما هو متوقع انخفاضاً في معدلات التضخم ومعدلات تقلبها، أما لبنان الذي يطبق دولة جزئية في ظل تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية، فإن نتيجة هذا التطبيق أتت أيضاً جزئية بفضل وجود، وما تبقى من عملة أجنبية حوالي (30 مليار دولار) في مصرف لبنان المركزي التي يحتفظ بها، كودائع يحرم المساس بها إلا في حالات محددة، يُصرف منها لتزويد بعض القطاعات الأساسية المدولرة كشركات الأدوية والأغذية والطاقة، والسلع المستوردة كالقطع الكهربائية وقطع السيارات... .

1-1- تكاليف وعيوب الدولار :

يوجد بالمقابل المنافع المحتملة للدولرة أيضاً تكاليف وعيوب متوقعة من الممكن جداً أن تنعكس على الاقتصاد اللبناني ووحداته الاقتصادية عند تطبيقها بشكل كامل أو

(1) <https://almalomat.com/232777/1/>

تاريخ الزيارة الأحد الواقع في 29/1/2023م، الساعة 5 م.

جزئي لهذا القانون المالي الجديد، وأهم هذه التكاليف :

1-1-1. فقدان عوائد الإصدار النقدي :

إن فقدان أرباح الإصدار النقدي التي تحصل عليه الحكومة يعد أبرز نفقة يتحملها الاقتصاد الذي يطبق الدولار، وهناك نوعان لهذه النفقة، يتمثل الأول منها بضرورة قيام البنك المركزي بإعادة شراء العملات الوطنية الموجودة في التداول مقابل الدولار الأمريكي مثلا، أما النوع الثاني فيتمثل في تنازل البنك المركزي عن أي عوائد ناتجة عن إصدار العملة مستقبلاً⁽¹⁾، عليه فإن الدولة المتعثرة اقتصادياً والتي تعاني من نسبة تضخم مرتفع وتقلبات في سعر الصرف...، أن تضع في حسابها توفير مبلغ مالي لا يقل عن 13 مليار دولار من أجل تغطية مرحلة الانتقال من التعامل بالعملة المحلية إلى الدولار الكلية، وهذا ثمن باهظ لا يقدم عليه إلا من فقد الأمل من باقي الحلول الأقل ضرراً، فالأرجنتين مثلا تعتبر من الدول التي أقدمت على هذه الخطوة حيث كانت تكلفة الدولار للاقتصاد الأرجنتيني حوالي 15 مليار دولار⁽²⁾، بعد أن أعاد شراء عملته الوطنية «البيزو»، ونحو مليار دولار أخرى كل سنة نتيجة فقدان أرباح عمليات الإصدار، غير أن هذه التكلفة وحجمها قد يتفاوت من اقتصاد إلى آخر بناء على معدلات الدولار (إن كانت كلية أو جزئية)، ففي ظل اقتصاد مدولر جزئياً ونتيجة انخفاض طلب الوحدات الاقتصادية على العملة المحلية، تفقد الحكومة والسلطات المحلية جزءاً من عوائد إصداراتها النقدية، وبالتالي فإن إحلال العملة الأجنبية محل العملة الوطنية في إجراء المعاملات هي أحد العوامل المحددة لمقدار العائد التي تحصل عليه الحكومة من إصدار العملة الوطنية، فلبنان المدولر جزئياً، والذي ما زال يقوم بطباعة العملة وإصدارها بشكل اعتيادي بالوقت الذي يحذر منه بعض الاقتصاديين من أن الاستمرار في طباعة العملة في ظل الاقتصاد المخلق، وثبات المعروض من السلع دون إنتاجية تذكر سيؤدي إلى مزيد من التضخم، بالإضافة إلى أن طباعة العملة اللبنانية تتم خارج لبنان، هذا الأمر يترتب عليه تكاليف أخرى تصنف من ضمن التكاليف، والسؤال الذي يطرح هل يمكن لمصرف لبنان أن يتحمل تكاليف طباعة عملة جديدة ؟ خاصة أنها تحتاج إلى عملة صعبة اليورو أو الدولار، « فالتباعة إذاً تتم في الخارج ويقول أحد

(1) <https://annabaa.org/arabic/economicarticles/>

10767 ، تاريخ الزيارة : الأحد الواقع في 29/1/2023 ، الساعة 8 م.

(2) المرجع نفسه.

المطالعين أن طباعة 1000 ورقة من أية فئة كانت تكلف المصرف المركزي بين 30 – 45 يورو، ويذهب البعض إلى القول إن الكلفة تصل إلى حدود 60 يورو، وبالتالي فإن طباعة 10 زمات من أصغر فئة نقدية ورقية لبنانية تكلف 10 % من قيمتها...، فهل يمكن لهذا الرقم الخيالي أن يفسر ربما تعاميم مصرف لبنان الأخير بالحد من السحوبات بالليرة اللبنانية لدفع المواطنين إلى التعامل بالبطاقات المصرفية، عليها تبعه كأس طباعة العملة عن مصرف لبنان وتجنبه استنزاف مخزونه من العملات الأجنبية أكثر فأكثر؟ (1) .

1-1-2. فقدان وظيفة المقرض الأخير :

يبقى للبنك المركزي مهام متعددة في الدول التي تتعامل بالعملة الوطنية مثل إصدار العملة وحمايتها ومساندة المصارف المتعثرة...، فحينما نتجه هذه الدول إلى دولة اقتصادها فإنه يترتب على ذلك تكلفة أخرى تتمثل « بفقدان البنك المركزي لوظيفة الملجأ الأخير (أو المقرض الأخير) » (2)، الذي كان يتمتع بها سابقاً، وذلك بسبب تغيير السياسة المالية في ظل القانون المالي الجديد الذي لا يستجيب، أو لا يلزم البنك المركزي بمساندة البنوك المتعثرة وعند إصابتها بأزمة مؤقتة في السيولة، فهذا الأمر يجعل المصارف تتحمل مسؤولياتها أمام زبائنها وأمام نظامها المالي الذي تتبعه دون الرجوع إلى البنك المركزي في أغلب الأحيان بالمقابل فإن احتفاظ القطاع المالي بمستويات مرتفعة من الموجودات الأجنبية قد تعيق البنك المركزي من تأدية مهامه كمقرض أخير للجهاز المصرفي قادر على توفير السيولة اللازمة لمواجهة قصور موارد الأخير في اجتياز أزماته المصرفية، كون الاحتياطات النفسية من العملة الأجنبية هي الوحيدة التي يمكن أن تستخدم لاستئصاله، (Agnoli & Whisler، 71-55، 2006) (3)، بالمقابل فإن فقدان هذه الميزة لدى البنك المركزي يدفع بقسم من المودعين إلى فقدان الثقة بالمصارف، وبخاصة عندما يشاهدون انهيار أحدها ولا يتدخل المصرف المركزي بالمساعدة لإنقاذه من السقوط، إضافة إلى ذلك فإن ظاهرة الدولار في بلد تخلى عن عملته الوطنية، قد تؤدي إلى غياب استقلالية السياسة النقدية، وتبعيتها للسياسة النقدية في البلد الأم « USA »، لكنها ستنتمتع باستقرار اقتصادي وانخفاض في نسبة

(1) <https://www.nidaalwatan.com/article/>

تاريخ الزيارة الإثنين الواقع في 30/1/2023م الساعة 7:20 م.

(2) المرجع نفسه.

(3) بشار أحمد العراقي، الدولار Dollarization ، المرجع السابق ص 51 .

التضخم، طالما العملة المتداول بها (الدولار) في حالة ثبات وقوة نقدية يستند عليها العديد من اقتصاديات العالم.

1-1-3. غياب رمز قومي :

إن من التكاليف والخسائر التي تترتب عن تخلي بعض الدول عن عملتها الوطنية، هي تلك المرتبطة بالجانب السياسي والقومي، إذ بتخليها عن عملتها تفقد أحد رموز السيادة والاستقلال والهوية الوطنية، فهي كباقي الرموز كعلم الدولة والنشيد الوطني والطابع البريدية التي تعزز الشعور بالاستقلال والوطنية.

لقد أصبح الدولار الأداة الأكثر فعالية في التأثير الاقتصادي في ظل النظام المعولم، والعملة الأقوى في العالم بعد الذهب، حيث تستخدمه الدولة الأم (USA) في تعزيز أو تهذيب بعض اقتصادات العالم التي تعاديها، من خلال العقوبات التي تفرضها عليها، أو بمنع بعض الدول الصديقة لها من التعامل معها، وذلك بوقف المبادلات التجارية معها والتي قد تؤثر في ميزانها التجاري ونشاطها الداخلي...

1 - الحلول المقترحة :

لقد تم خلال البحث تحديد الأسباب المؤثرة في الاقتصاد والمجتمع اللبناني والتي أنتجت الفقر والبطالة والغلاء الفاحش...، والتي تعتبر بمثابة مشكلات رئيسية أوصلت لبنان إلى الحالة المعيشية الصعبة التي يعاني منها، بالإضافة إلى مشكلات أخرى أقل تأثيراً لم تلحظها الدراسة بشكل مباشر، فالقاعدة العلمية تقول إذا تم تحديد مشكلات قضية ما فإنه من السهل وضع حلول لها، وذلك عبر معالجة أسبابها بصدق وجدية للتغلب عليها، فالأزمة الاقتصادية في لبنان ليست مستعصية طالما تم تحديد مسبباتها، والتي أصبح من السهل تحديد الحلول المناسبة لها، لكن المشكلة لا تكمن بالمشكلة نفسها، بقدر ما هو يكمن بتطبيق الحلول وآلية التنفيذ، والاتفاق السياسي بين أفرقاء الوطن على الحلول المراد تنفيذها، فالاتفاق السياسي وتخطيه بالإجماع عليه هو الحل الأنجح للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه، فإذا تم اجتياز هذه الخطوة فما بعدها أسهل، وإلا فستبقى الحلول في الخزانة فوق الرفوف لا يستفاد من حبرها ولا ورقها بسبب عدم الاتفاق على تنفيذها، ويمكن تلخيص تلك الحلول بالآتي :

2 - 1 إدارة الدين العام : بحسب تقرير وزارة المالية الأخير ، تجاوزت قيمة الدين العام المقوم بالعملة المحلية حدود 61.86 مليار دولار، ما يجعل قيمة إجمالي الدين العام (بالليرة اللبنانية والعملات الاجنبية) 100.38 مليار دولار، خلال الشهر الرابع من العام (2022) وبحسب العديد من الدراسات، فهو على الرغم من كونه عجزاً كبيراً لا يُنبئ بكارثة، بحيث « تبلغ نسبة الدين العام حالياً من إجمالي الدخل المحلي 152 %، كما أن نسبة الدين العام بالليرة اللبنانية هي 63.35 % من إجمالي الدين العام و 92 % من إجمالي الدين بجميع العملات تسيطر عليه مؤسسات محلية (مصرف لبنان بمقدار 40%، المصارف المحلية التجارية بمعدل 85%، والمؤسسات العامة اللبنانية)، لذا من السهل التحكم فيه نظراً لارتباطه الوثيق بجهات محلية وليست بدول أجنبية خارجية، ويمكن أن تطلب الحكومة من المصارف المحلية فترة سماح على ديونها على غرار ما فعلته عام 2002 وللحكومة الحق في طلب المساعدة من المصارف لتحقيق التوازن في الموازنة العامة من خلال قبول سندات خزينة بصفر فائدة لفترة زمنية كما حدث عام 2002»⁽¹⁾.

2-1 استعادة الأموال المنهوبة : ويتم ذلك من خلال تطبيق قانون الإثراء غير المشروع أي تحت عنوان من أين لك هذا؟ ورفع الخطوط الحمراء عن كل المتورطين والمطلخة أيديهم بسرقة المال العام، ورفع السرية المصرفية والحصانة عن النواب والوزراء أمام القضاء اللبناني، وهنا سيكون القضاء أمام امتحان صعب، ليثبت نزاهته ومصداقيته أمام الشعب اللبناني الذي عينه حكماً عادلاً بينه وبين من تسول له نفسه الاعتداء على الأملاك العامة وأمانات الشعب.

3-1 مكافحة الفساد والتصدي له : وهذا يرتبط أيضاً بالقضاء النزيه وديوان المحاسبة والتفتيش المركزي المخول بحماية أموال الدولة عبر المراقبة والمساءلة القانونية دون كلل أو ملل أو تهاون مع الفاسدين، وهذا يتطلب مصداقية وتضافر للجهود بين مختلف الأحزاب اللبنانية لتحقيق ذلك بنجاح وشفافية عالية.

4-1 العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد اللبناني : وذلك من خلال تنفيذ خطة اقتصادية تستهدف هيكلة الاقتصاد وتغييره من ريعي استهلاكي إلى اقتصاد منتج، وذلك عبر دعم وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة أولاً ، ومن ثم تطوير القطاعات الحيوية من سياحية وطاقة واتصالات...، وتأمين البيئة الخلاقة لإنجاح هذه الخطة،

(1)<https://almanar.com.lb5965423/>

ولرفع الانتاجية الوطنية وحمايتها من المنافسات الخارجية...

5-1 مكافحة الهدر العام : وهنا نعني وقف الإسراف والتبذير، والإنفاق غير المجدي اقتصاديا ولا يكون ذلك إلا بإعادة النظر بالعديد من الأمور التي تساهم بترتيب البيت اللبناني الداخلي، وحمايته من القوارض البشرية التي تحاول نخر أثارته وتشويه وتآكل بنيته، فلذلك لا بد من صد أبواب الهدر التي يمكن أن نذكر أبرزها :

- كلفة الإيجارات : تقدر كلفة المباني التي تستأجرها الدولة اللبنانية من وزارات وإدارات عامة...، بحوالي 97.7 مليار ليرة لبنانية (مئات المباني) ⁽¹⁾، بحسب موازنة العام 2015 م أي ما يعادل 64.7 مليون دولار، أي أن إيجار 5 سنوات من الممكن أن تكفي لبناء كافة وزارات ودوائر الدولة على العقارات التي تملكها في بيروت وفي مناطق مختلفة في لبنان.
- معالجة التهرب الضريبي : والذي يقدر بحوالي 5 مليار دولار سنويا، أي ما يوازي 10% من الناتج المحلي.
- استعادة الأملاك البحرية : وهذا الملف يعد من الملفات المعمرة في لبنان، والذي لا يزال عالقا بين أكف القوى السياسية التي تتجاذبه والمهيمنة عليه، والدولة يجب أن تلعب دور الخصم الشريف في الدفاع عن هذه الممتلكات وإزالة كل التعديات التي تحاول التطاول على هذه الأملاك والقضم منها بطريقة أو بأخرى، « وتقدر قيمة التعديات ب 641 مخالفة، بالإضافة إلى أن قيمة الأملاك البحرية والنهرية تفوق قيمتها الـ 6 مليارات دولار، أي ما يعادل 75% من الدين العام » ⁽²⁾.
- إصلاح النظام النقدي وتفعيل دور الرقابة المصرفية : تتمثل بدور الرقابة الفعلية لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية بشكل احترافي وسليم.
- التسريع بعملية استخراج النفط : واستخدام عائداته المالية في تطوير القطاعين الانتاجيين الزراعة والصناعة، وفي تطوير القطاعات الحيوية كالسياحة والطاقة والمواصلات والاتصالات، وتنمية المناطق الطرفية.
- حل مشكلة الكهرباء : وذلك ببناء محطات انتاجية جديدة قادرة على تغطية السوق

(1) <https://www.eliktisad.com/news/show/>

تاريخ الزيارة الثلاثاء الواقع في 31/1/2023 م، الساعة 11 م.

(2) المرجع السابق ص 23 .

بكفاءة عالية، وملف الكهرباء لا يزال من ضمن الملفات الأكثر تأثيراً على لبنان وانتاجيته منذ أكثر من 25 سنة تقريباً ، حيث كبدّ الدولة اللبنانية حوالي 35 مليار دولار تراكمت منذ فترة التسعينيات.

- إعادة النظر ببعض الملفات المؤثرة : مثل سعر الفائدة التي شجعت بعض الناس بتجميد أموالهم في المصارف، فتراجعت الاستثمارات ونشاط الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى أن ازدهار رواتب الموظفين وبخاصة رواتب الفئة الأولى والثانية، من وزراء ونواب ومدبرين عاميين...، والتي تكلف الدولة ما يزيد عن 7.5 مليار دولار سنوياً.

لائحة المصادر والمراجع.

- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي المنافسة أورو – دولار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2013 .
- Fatima Al-Zahraa Khabazi, The International Monetary System, Euro/ Dollar Competition, Alyazouri Scientific House for Publishing and Distribution 2013
- بشار أحمد العراقي، الدولار Dollarization الأسباب والنتائج . دار النشر : المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا 2017 .
- Bashar Ahmed Al-Iraqi, Dollarization, causes and results. Publishing house: Arab Democratic Center, Berlin – Germany 2017.
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- <https://al-ain.com/article/lebanon-economy-coronavirus-domestic-mi-grant>
- <https://arabi21.com/story/>
- <https://ar.tradingeconomics.com/lebanon/inflation-cpi>
- <https://al.net/2017/10/06/>
- https://www.aleqt.com/2020/08/26/article.1906111_html
- [https://www.aljournhouria.com/ar/news /-](https://www.aljournhouria.com/ar/news/)
- <https://bawabaa.org/news371161/>
- <https://almalomat.com232777/1/>
- <https://annabaa.org/arabic/economicarticles10767/>
- <https://www.nidaalwatan.com/article/>
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%82%D8%B1>
- <https://www.aljazeera.net/ebusiness/>
- https://arabic.sputniknews.com/arab_world/
- <https://mawdoo3.com/>
- <https://www.almodon.com/economy/>
- <https://almanar.com.lb/>
- <https://www.lebanon24.com/news/economics. />
- <https://al-akhbar.com/Community225149/>
- <https://www.almodon.com/economy/>
- <https://www.annahar.com/arabic/article/>
- <https://al-akhbar.com/Politics278413/>
- <https://lebaneslw.com/index.php/2018-05-29-23-59-33/item2080-2018-09-19-11-31-43/>
- <https://www.almodon.com/economy/>
- <https://almanar.com.lb5965423/>
- <https://www.eliktisad.com/news/show/>